

من الواقع الاقتصادي

فرص المحافظات الاستثمارية

عباس الغالبي

اعطى قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ صلاحية واسعة للمحافظات في منح الفرص الاستثمارية والتعامل معها على وفق الاولويات التي تحددها البيئة حاجة كل محافظة من دون الرجوع للمركز فيما يخص الهيئة الوطنية للاستثمار التي ستختص بالمشاريع الاستثمارية، وهذه ميزة للمحافظات يفترض ان تستثمرها افضل استثمار وسما يفعل عملية الاستثمارات في المحافظات.

وعلل التوجيه الذي يزال يلازم المستثمرين الاجانب بعطل العقيلة الامير امام الاستثمار ليس في المحافظات فحسب بل حتى في العاصمة بغداد حيث ان الداعي الاينية في المقدمة الاكبر في ظل التداعيات السياسية التي تؤطر المشهد العراقي والذي ينبع على المنهج السياسي الذي ما زال ينتظر انفراج ازمة الحل الدبلوماسي الذي يتحقق لتشكيل الحكومة المرتقبة التي يتوقع ان يعودون لها ان تتضاعف في اولى اولويات البرنامج الاقتصادي بمعطى تطلع الجمهور.

ولان المحافظات يحسب العدد القانوني للفرص الاستثمارية المتاحة فان تسارع الخطى في ظل الحكومات المحلية المنتخبة والتي لا تقتصر كغيرها بجدلية تشكيل الحكومة حيث ان التخصيصات الاستثمارية لا بد ان تأخذ طريقها في الاطلاق من قبل وزارة المالية من دون تأخير يدعى اشتغالات الساسة بتشكيل الحكومة الجديدة، حيث ان الوراثات الاستثمارية للمحافظات كافة اقرها مجلس النواب المتوفى ولابد بمحمل الطريق سالكاً امام عملية التنفيذ والانجاز وما يرافقها من امكانية منح الفرص الاستثمارية من قبل الحكومات المحلية التي اعدت سلفاً تلك المشاريع وبحسب الاولويات، وهي جدية يفترض ان تكون مستدامة لتعلقها بانتخابات او تغيير

جهات تنفيذية اوحكومات اثنى امسار المدعي والمسيحي لا بد ان ينتبه الى ان المؤسسيات الدائمي التي لا يتعذر بوقف زمني محمد الا بوسائل وآليات وآليات الاستراتيجية التي تتطلب رؤية جماعية سياسية اكانت او اقصادية.

ومن هنا فان المشاريع التي سبق وان اعلنت عنها المحافظات قبل عملية اقرار الموازنة مطلع العام الحالي لا بد ان تسرى على وفق توقيتها ومديات اجازها بما يسعى لاماكن اعداد موازنة تكميلية في النصف الثاني من العام الحالي تكون جاهزة استثمارية يعمل على اقرارها مجلس النواب القائم تكون جاهزة معاونة لتنشيط العملية الاستثمارية في عالمها على البيئة من التلوث مختلف انواعه.

abbas.abbas80@yahoo.com

من نحو ٢٥ بلداً عربياً وأجنبياً.

وبين ان المنتدى سيناقش هذا العام مواضع

عديدة ابرزها، الاقتصاد العربي بعد الأزمة:

العمل الجيد الجديد، متطلبات إصلاح نظام المصرف والمأثار، ومتطلبات إصلاح العمل العربي، الاقتصاد العالمي: تعافي قابل للاستثمار أم مخاطر كامنة، الصناعة المصيرية العربية والمستقبل، الاقتصاد الثنائي: من إدارة الأزمات واستراتيجيات ما بعد الأزمة.

يذكر ان هذا المؤتمر يشكل الورقة الثامنة عشرة من منتدى الاقتصاد العربي وسيعقد برعاية رئيس حكومة لبنان سعد الحريري وذلك في فندق "إيتريوت" بتنانيل فينيسيما في العاصمة اللبنانية بيروت.

العراق يشارك في منتدى الاقتصاد العربي في بيروت

بغداد

محمود

العامري

وزير

الاقتصاد

الوطني

اللبناني

اللبناني</p